التقرير ربع السنوي بملخص أعمال لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة

Suez Canal Bank
بنك قناة السويس

خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦

Suez Canal Bank
بنك قناة السويس

التقرير الربع سنوي

بملخص أعمال وتوصيات لجنة المراجعة بالبنك (المنبثقة عن مجلس الإدارة) خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦

اتساقا مع ما ورد بمضمون المادة (٧) من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال (رقم ٣٠) بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨ وتعديلاتها اللاحقة، من إخطار البورصة والهيئة – بملخص محاضر اجتماعات لجنة المراجعة المقدمة إلى مجلس إدارة البنك – وما تضمنته من مقترحات وتوصيات ورد مجلس الإدارة عليها.

• • • • • • • • •

فقد تناولت اجتماعات اللجنة – خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦ – الموضوعات التالية:

☒ **دراسة مشروع القوائم المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥** والمتمثلة في قائمة المركز المالي وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها والايضاحات المتممة لتلك القوائم، والمشفوعة بتقرير الفحص المقدم من مراقبي الحسابات في هذا الشأن.

وأحيطت اللجنة علماً بما أوضحه السادة مراقبي الحسابات من أن التقرير المقدم منهم غير متحفظ وأنه لا توجد لديهم ملاحظات بشأن هذه القوائم، مؤكدين للجنة استقلاليتهم التامة في إنجاز مهام أعمالهم.

واتفق رأى اللجنة – في ختام مداولاتها – على إحالة مشروع القوائم المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ إلى مجلس الإدارة في اجتماعه القادم، مع التوصية باعتمادها.

☒ **الاتعاب السنوية لمراقبي الحسابات عن العام المالي ٢٠٢٥.**

قام رئيس قطاع الشئون المالية بعرض مقترح الاتعاب السنوية لمراقبي الحسابات عن العام المالي القادم متضمناً رؤية القطاع للزيادة السنوية المطلوبة مقارنا بالبنوك المثيلة،

واتفق رأى اللجنة – في ختام مداولاتها – على الموافقة على العرض المقدم من رئيس القطاع المالي دون تعديل.

☒ **السياسة المحاسبية المحدثة لإهلاك الأصول الثابتة والغير ملموسة للبنك اصدار نوفمبر ٢٠٢٥.**

اعتمدت اللجنة موافقتها التي تمت بالتمرير بخصوص السياسة المذكورة والتي تم عرضها واعتمادها من مجلس الإدارة باجتماعه رقم ٩ لعام ٢٠٢٥.

☒ **موقف القضايا المرفوعة من جانب مصرفنا ضد الغير وموقف القضايا المرفوعة من الغير ضد مصرفنا.**

اطلعت اللجنة على التقرير المعد بواسطة قطاع الشئون القانونية، وطلب الأستاذ / عمرو طنطاوي بتعديل التقرير اعتباراً من الاجتماع القادم بإضافة بند يوضح المخصص المكون لكل قضية على حدا.

☒ **تقرير تقييم كفاءة وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية (COSO).**

ناقشت اللجنة التقرير المعد بواسطة قطاع المخاطر ووافقت على التقرير المعروض واحالته لمجلس الإدارة للاعتماد في اجتماعه القادم.

☒ **استعرضت اللجنة متابعة توصياتها بلجان المراجعة السابقة** والتي تم مناقشتها مع مسئولي القطاعات والإدارات المعنية.

☒ **نظرت اللجنة الموضوعات الخاصة بقطاع التدقيق الداخلي، والمتمثلة فيما يلي:**

- تقرير نشاط التدقيق الداخلي عن الفترة (نوفمبر – ديسمبر ٢٠٢٥).

وأحيطت اللجنة علماً بإتمام الانتهاء من الخطة السنوية للقطاع فضلاً عن إتمام ثلاث مهمات تدقيق خارج إطار خطة المراجعة بتطبيق مفهوم التدقيق الافقي (Thematic Audit) والذي يتناول الأثر الكلي للمخاطر على مستوى مجتمع العينة وهم:

❖ موقف الفروع من تحديث مستندات الهوية للأفراد والشركات والذي بلغ عددهم (١٧٣٤٨) سجل تجاري و(٢٨٦٧) بطاقة رقم قومي ومن المنتظر الانتهاء من التحديث بنهاية فبراير ٢٠٢٦.

❖ عدم استيفاء بعض مستندات فتح الحساب لعدد (١٢٧١) حساب حيث تم الانتهاء من نسبة ٥٠٪ من الحسابات وجاري استيفاء النسبة المتبقية.

- عدم تحصيل القيمة الإيجارية لعدد (٧٩) خزينة حديدية بإجمالي مبلغ ١٣٣٥٥٠ جم لأسباب مختلفة منها ما تطلب تحصيل القيمة من حسابات أخرى نشطة للعملاء ومنها ما يستلزم الرجوع للقطاع القانوني للإفادة بشأن المعالجة في ضوء عدم التوصل لعملاء حساباتهم راكدة وحسابات أخرى محجوز عليها وحالات أخرى لوفاة العميل والتعامل مع الورثة.

أطلعت اللجنة على بعض نتائج أعمال التدقيق الأخرى على النحو التالي:

- فاعلية الإجراءات التصحيحية واهتمام الإدارة التنفيذية بالتصويب، حيث انخفض عدد الملاحظات الشائعة بين الفروع من عدد (١٣) ملاحظة في بداية عام ٢٠٢٥ إلى عدد (٥) ملاحظات كما تم الانتهاء من كامل الإجراءات التصحيحية لملاحظات تخص سنوات سابقة بإجمالي عدد (١٥٨) ملاحظة بالإضافة إلى عدد (٢٤٠) ملاحظة / إجراء مطلوب للبنك المركزي مع تبقي ملاحظة واحدة قيد التنفيذ المرحلي تخص تسجيل أصول البنك من خلال القطاع القانوني والذي يتعامل مع كل حالة وفقا لمفرداتها، كما أشار إلى ان عدد الملاحظات التي تجاوزت تواريخها المستهدفة قد بلغ عدد (٨) ملاحظات فقط تخص الملاحظات التي تم رصدها بتقارير عام ٢٠٢٥ ومصنفة كمخاطر متوسطة، جاري متابعتها.
- ارتفاع المتوسط العام لتقييم جودة أعمال التدقيق عن الفترة وفقا للمعايير المهنية (IIA) والذي بلغ نسبة ٨٩٪ بنهاية عام ٢٠٢٥، وذلك في تحسن كبير مقارنة ببداية العام حيث بلغت النسبة في يناير ٣٠٪، وفي إشارة إلى تجاوز نسبة ٩٠٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥.
- ارتفاع المتوسط العام لاستقصاءات تقييم الزملاء بالقطاعات الأخرى لجودة مهام التدقيق الداخلي والقيمة المضافة من خلال عدة جوانب، والذي بلغ نسبة ٨٩٪ بما يقارب النسبة المستهدفة بمتوسط ٩٠٪.
- المتوسط العام لدرجة رضا موظفي قطاع التدقيق الداخلي والتي بلغت نسبة ٧٩٪ بالنصف الثاني من عام ٢٠٢٥.

- التقرير السنوي لنشاط التدقيق الداخلي.

ناقشت اللجنة نتائج التقرير مع رئيس قطاع التدقيق الداخلي الذي أكد على استقلالية نشاط التدقيق الداخلي وتناول عرض لأهم إنجازات القطاع خلال عام ٢٠٢٥ وموقف إنجاز خطة التدقيق الداخلي وتصنيف إجمالي الملاحظات وتقييم المخاطر للأنشطة التي تمت مراجعتها، حيث **استفسرت الاستاذة / مها فريد عن رأي قطاع التدقيق الداخلي** بصفة عامة عن مستوى المخاطر الكلي بالبنك، و أفاد الاستاذ / عمرو داود إلى ان التحليل الكمي والكيفي للملاحظات يشير إلى مستوى المخاطر العام "متوسط" مع وجود فرص لمزيد من تدعيم بيئة الرقابة الداخلية بالبنك، كما تناول التقرير عرض تصنيف لأهم الإجراءات التصحيحية خلال عام ٢٠٢٥ من حيث تحسين النظم الآلية وضوابط إجراءات العمل ودورة العمل لبعض الأنشطة، وكذلك استعراض للمهام الخاصة خلال العام سواء بناء لمتطلبات رقابية أو بناء على طلب الإدارة التنفيذية أو لرؤية قطاع التدقيق الداخلي، وأخيرا أهم إنجازات تنفيذ برنامج تأكيد الجودة لنشاط التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية المهنية.

☒ **نظرت اللجنة الموضوعات الخاصة بقطاع الالتزام والحوكمة، والمتمثلة فيما يلي:**

- تقرير نشاط قطاع الالتزام والحوكمة (أكتوبر ٢٠٢٥ – ديسمبر ٢٠٢٥).
- مقترح تعديل سياسة قطاع الالتزام والحوكمة المجمعة.
- الخطة السنوية لوحدة مكافحة غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب.
- الخطة السنوية لوحدة مراقبة تعليمات البنك المركزي.
- السيناريوهات الخاصة بوحدة مكافحة غسيل الأموال والمحددات الخاصة بها.
- الهيكل التنظيمي الوظيفي لقطاع الالتزام والحوكمة لعام ٢٠٢٦.

محمود

تابع التقرير الربع سنوي بملخص أعمال وتوصيات لجنة المراجعة بالبنك (المنبثقة عن مجلس الإدارة) خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦

وأحيطت اللجنة علماً بأهم البنود وهي:

- تنفيذ كافة السيناريوهات الخاصة بمكافحة غسل الأموال على النظام الآلي خلال العام السابق والتي تم طلبها من قبل البنك المركزي ماعدا العمليات الخاصة بشركة تحويل الاموال (MoneyGram) حيث يتم تنفيذها على نظام داتا جير (Data Gear).
- تطبيق (Sanctions Screening) على كل من المرسل والمستفيد (بدلاً من المرسل فقط) اعتباراً من ٢٠٢٥/١٢/٣١ لشركة موني جرام (MoneyGram).
- انشاء وحدة (CDD – Customer Due Diligence) معنية بمتابعة تحديث بيانات العملاء ودرجات المخاطر غير الائتمانية في ضوء زيادة عدد العملاء الذين تم فتح حسابات لهم مؤخراً حيث بلغ عدد الحسابات الجديدة خلال الربع الرابع نحو ثمانية الالاف حساب ليبلغ عدد حسابات مصرفنا نحو ١٣٣ ألف حساب.
- تغيير مشغل خدمات البطاقات من شركة (NI) إلى شركة (MDP).
- اسناد الزيارات الميدانية للفروع والقطاعات إلى قطاع الرقابة الداخلية حيث سيتم المشاركة في اعداد الخطة وتحليل النتائج وفقا لتعليمات البنك المركزي.

واتفق رأي اللجنة – في ختام مداولاتها – على الموافقة على الخطة السنوية لكل من وحدة مكافحة غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب ووحدة مراقبة تعليمات البنك المركزي وتم اعتماد تقرير النشاط وإحالته للعرض مع كل من مقترح تعديل سياسة قطاع الالتزام والحوكمة المجمعة والهيكل التنظيمي الوظيفي لقطاع الالتزام والحوكمة لعام ٢٠٢٦ على مجلس الإدارة في اجتماعه القادم.

☒ **اطلعت اللجنة على تقارير اجتماعات لجنة الألكو المنعقدة خلال الفترة من نوفمبر ٢٠٢٥ وحتى ديسمبر ٢٠٢٥.**

وأحيطت اللجنة علماً بما تضمنته التقارير المعروضة.

* * * * * * * * *

وتم عرض محاضر اجتماعات اللجنة على مجالس الإدارة في اجتماعاتها اللاحقة وتم اعتمادها.

أ.عمرو محمود عطا الله
عضو مجلس الإدارة
(رئيس اللجنة)

محمود صبري
قطاع التدقيق الداخلي
(أمين سر اللجنة)